



## تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: أولويات مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

4-5 مارس/ آذار 2020  
فندق لا بالم رويال بيتش  
أكرا، غانا

برعاية وزارة الخارجية النرويجية

### ملخص الاجتماع

عقدت مبادرة التهديد النووي (NTI) في يومي الرابع والخامس من شهر مارس/ آذار 2020 بشراكة المركز الأفريقي للعلوم والأمن الدولي (AFRICISIS) ورشة عمل في عاصمة غانا، أكرا، وذلك لمناقشة القضايا ذات الأولوية المتعلقة بتعزيز نظام اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك قبل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT لعام 2020، والذي تأخر عن موعد انعقاده بسبب جائحة فيروس كورونا (COVID-19). وحضر الاجتماع 40 مشاركًا من 16 دولة من أفريقيا، بينهم مسؤولين رفيعي المستوى، ومهنيين ومحترفين ذوي الخبرات المتقدمة وخبراء فنيون من القطاع الحكومي والمنظمات الإقليمية والمؤسسات البحثية<sup>1</sup>. وعبر الدكتور لاسينا زيربو، السكرتير التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عن ملاحظاته وآرائه خلال الكلمة الافتتاحية للمؤتمر.

سعى الاجتماع بصورة رئيسية إلى مناقشة وجهات النظر الأفريقية بشأن المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسلط الضوء على الفرص المحتملة للنهوض بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما سعى الاجتماع أيضا إلى مناقشة استراتيجية وتكتيكات من شأنها إحراز تقدم فيما يخص الموافقة على الالتزامات والأعمال ذات الأولوية وتنفيذها قبل مؤتمر الاستعراض وبعده. وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع القضايا التالية:

1. الوضع القائم قبل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من المنظور الأفريقي.
2. دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير البرامج النووية السلمية في أفريقيا.
3. الالتزامات والإجراءات ذات الأولوية لتعزيز الأمن النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية.
4. الالتزامات والإجراءات ذات الأولوية لتعزيز إدارة المواد الانشطارية.
5. الالتزامات والإجراءات ذات الأولوية للعمل على تحقيق الحد من المخاطر، وتعزيز الشفافية فيما يتعلق بالبرامج النووية العالمية، وتعزيز إجراءات نزع السلاح.

فيما يلي ملخص لمخرجات مناقشات المؤتمر الرئيسية.

1. الوضع القائم قبل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية  
1.1. يشهد عام 2020 مرور 75 عامًا على استخدام الأسلحة النووية والذكرى الخمسين لإبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تمثل إلى الآن حجر الأساس لنظام عدم الانتشار النووي. إلا أنه ما زالت البيئة الأمنية الدولية

<sup>1</sup> ومن بين الدول الأفريقية المشاركة في المؤتمر بنين وبوركينا فاسو وبوتسوانا والكاميرون وكوت ديفوار ومصر وغانا وكينيا وناميبيا والنيجر ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا وتوغو وزامبيا وزيمبابوي.

- تشهد مزيداً من التدهور، كما لا يزال عدد الأسلحة النووية التي تمتلكها البلدان في جميع أنحاء العالم مرتفعاً<sup>2</sup>. واستخدام سلاح واحد فقط يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة ومدمرة في شتى أنحاء العالم.
- 1.2. وأكد المشاركون على أهمية بند نزع السلاح في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للدول الأفريقية. كما أعرب الكثير من المشاركين عن قلقهم إزاء عدم تنفيذ التزامات نزع السلاح بموجب المادة السادسة وخطة الأعمال التي أثمر عنها عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010.
- 1.3. افش المشاركون الفجوة العميقة بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NWS) والدول التي لا تمتلك أسلحة نووية (NNWS) في سياق أوسع لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تم اعتمادها وبدأ التوقيع عليها في عام 2017. ووقعت حتى أبريل/نيسان 2020، ما لا يقل عن 24 دولة أفريقية على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وصادقت أربع دول على المعاهدة. وحث بعض المشاركين دولاً أفريقية أخرى على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها.
- 1.4. إن عدم إحراز تقدم بشأن إنشاء النطاق الخالي من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لا يزال عقبة أمام تطبيق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على المستوى العالمي. وكان هناك إجماع بشأن ضرورة استخدام الدول الأفريقية لكافة الأدوات القائمة وربما الجديدة لدعم المبادرات الحالية الساعية إلى إنشاء نطاق خالي من أسلحة الدمار الشامل.
- 1.5. لقد اتفق المشاركون على ضرورة تعزيز الدول الأفريقية لدورها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية القادم، وناقشوا التوصيات التالية:
- تقديم بيان مشترك بشأن تجديد التزام الدول الأفريقية في مؤتمر الاستعراض على أساس الركائز الثلاث الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي: 1- تحديد الأولويات الرئيسية لقارة أفريقيا؛ وهي التأكيد على ضرورة التوفيق بين معاهدة بليندابا ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (CTBT)؛ والإعلان عن الإجراءات الداعمة لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
  - دراسة أساليب إقليمية أو شبه إقليمية لزيادة الاستخدام السلمي للطاقة النووية لأقصى قدر في توليد الكهرباء، وغير ذلك من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك التقنيات المشتركة لتوليد الطاقة، وإنتاج الحرارة، وتحلية المياه في أفريقيا؛
  - التأكيد على مشاركة وفود رفيعة المستوى وذات أدوار فعالة من قارة أفريقيا في مؤتمر الاستعراض، وكذلك ضمان مشاركتهم في المناقشات المتعلقة بموضوع المؤتمر، والفعاليات المنعقدة على هامش المؤتمر، وتعزيز مبدأ التنوع من حيث الجنس والعمر في الوفود الأفريقية؛
  - وتقديم مقترحات لتطوير القدرات والبنية التحتية لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية في قطاع العلوم النووية والتعليم التكنولوجي مع التركيز على إنشاء محطات الطاقة النووية وتشغيلها لأغراض توليد الكهرباء.

## 2. دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير برامج الطاقة النووية السلمية في أفريقيا

- 2.1. الطاقة ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي فهي جزء لا يتجزأ من تنمية الدول الأفريقية. ولا تزال التطلعات الاقتصادية في أفريقيا قوية. ومع ذلك تواجه معظم البلدان في قارة أفريقيا أزمات حادة في الكهرباء، مما يتسبب في انقطاع الكهرباء ويحول دون الاستثمار الصناعي، والنمو. وتقوم حالياً قرابة ست عشرة دولة أفريقية بدراسة برامج الطاقة النووية أو تعد خططاً لها، أو بدأت في تنفيذها فعلياً وذلك لتلبية الطلب على الكهرباء في القطاعات المحلية والنقل والصناعة والخدمات.
- 2.2. وقد أشار المشاركون إلى أن جنوب أفريقيا هي الدولة الوحيدة في قارة أفريقيا التي تعمل بها محطة للطاقة النووية وهي محطة كويبيرج للطاقة النووية.
- 2.3. إن معظم استخدامات الطاقة النووية السلمية في جميع أنحاء أفريقيا في الأغراض النووية غير المتعلقة بالطاقة، وخاصة استخدام النظائر المشعة في البحوث والصناعة والأغذية والزراعة والطب والموارد المائية والبيئة، وكذلك التفاعلات البحثية النووية لإنتاج النظائر، وتحليل النيوترونات، والتدريب. كما تمت الإشارة إلى أن الاستخدامات السلمية الأخرى للطاقة النووية قد تساعد في دعم 19 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة التي عددها 24 هدفاً - والتي تهدف إلى القضاء على الفقر وحماية الكوكب وزيادة الرخاء لجميع طوائف الشعب بحلول عام 2030. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى توفير موارد كافية يمكن الاعتماد عليها لتوليد الكهرباء لتحقيق النمو الاقتصادي وتنمية القطاع الصناعي في معظم الدول الأفريقية.

<sup>2</sup> وفقاً لاتحاد العلماء الأمريكيين، فإنه حتى أبريل 2020، قدر إجمالي المخزون العالمي من الأسلحة النووية بنحو 13410، منها حوالي 3720 رأساً حربيًا منتشرة مع قوات العمليات. ومن بين تلك الأسلحة النووية المنتشرة مع قوات العمليات، يوجد قرابة 1800 رأس حربي أمريكي وروسي وبريطاني وفرنسي على وضع "درجة استعداد قصوى"، وجاهزة للاستخدام فور تلقي الأوامر بذلك.

2.4. وقد اتفق المشاركون على ضرورة تنفيذ البرامج السلمية للطاقة النووية في أفريقيا وفقاً للمبادئ الأساسية لمعاهدة بليندابا، والإطار المعياري المقدم من نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وآليات مراقبة الصادرات، والمعايير الدولية للأمن والسلامة.

2.5. فيما يخص احتياجات ومنهجيات البنية التحتية لتبرير استخدام برامج الطاقة النووية في الدول الأفريقية، أكد العديد من المشاركين على ضرورة التفكير بشكل استراتيجي، واتباع النهج الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع التركيز على المسائل التالية:

- تأسيس وتشغيل هيئة تنظيمية مستقلة بصورة فعلية للطاقة نووية.
- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات النووية ذات الصلة أو الانضمام إليها عن طريق القوانين واللوائح التنفيذية الوطنية اللازمة؛
- تطبيق مبادئ السلامة النووية، والمعايير الدولية للأمن النووي، وأفضل الممارسات، ولوائح الوقاية من الانبعاثات النووية الناتجة عن محطات الطاقة النووية، والمواد، والمنشآت ذات الصلة؛
- مشاركة طويلة المدى ودعم عام، وقرار حكومي مدعوم بالمعلومات لإلزام البلاد بعمل برنامج للطاقة النووية؛
- تعزيز التعاون والشفافية بين الدول المتجاورة فيما يخص الجوانب الفنية المتعلقة ببرامج الطاقة النووية؛
- وضع استراتيجيات للتمويل وتحديد استراتيجيات التمويل المحتملة اللازمة لتطوير برنامج للطاقة النووية واستدامته؛
- وتحديد متطلبات إدارة النفايات المشعة الناتجة عن محطات الطاقة النووية، واستيعاب خيارات التخلص من جميع النفايات المشعة.

2.6. وبالنظر إلى ضرورة توفير طاقة كهربائية وفيرة في عشرات البلدان الأفريقية التي تعاني من قلة الطاقة على المدى المتوسط والبعيد، اقترح العديد من المشاركين تبني نهجاً إقليمياً أو شبه إقليمياً لتأسيس محطات طاقة نووية في القارة، وتشغيلها. كما يتضمن النهج الإقليمي العديد من الفوائد، مثل تجميع الدول لمواردها للحد من أعبائها المالية، وتقليل المفاعلات للحد من مخاطر الانتشار.

2.7. وقد كان هناك إجماع بشأن تعاون المؤسسات الأفريقية والمنظمات الشريكة لها كخطوة أولية لإجراء دراسة فنية بشأن المسائل المتعلقة بالمنهجيات الإقليمية أو شبه الإقليمية. وتمكنت الدراسة من تناول ما يلي:

- سلامة وأمن الوقود النووي المستهلك التجاري
- ضمانات الإمداد بالوقود النووي
- الإدارة الرشيدة للطاقة النووية على الصعيدين الإقليمي أو شبه الإقليمي
- المصاعب القانونية والتنظيمية
- سعة الشبكة المقامة وتوليد طاقة الحمل الأساسي اللازمة للبلدان المشاركة
- سلامة وأمن المواد النووية ومحطات الطاقة النووية والمنشآت ذات الصلة
- دور المفاعلات ذات الوحدات النمطية الصغيرة/المتوسطة في مبادرات إنشاء محطات طاقة نووية إقليمية أو شبه إقليمية

2.8. وقد قام المشاركون بتسليط الضوء على الدور الحيوي للجنة الأفريقية للطاقة النووية في تسهيل الاستخدام المسؤول للطاقة النووية في أفريقيا مع تجنب مخاطر تقنيات الاستخدام المزدوج. كما أشار الكثيرون إلى تمكن اللجنة الأفريقية للطاقة النووية من توفير المزيد من الدعم، وتعزيز عملها في جميع أنحاء القارة من خلال إشراك الجمهور والحكومات الوطنية والمنظمات غير الساعية إلى الربح في عملها وأنشطتها ذات الأولوية.

2.9. وشدد العديد من المشاركين على ضرورة عقد دورات تدريبية، وزيادة الوعي بمختلف جوانب الاستخدام التجاري السلمي للطاقة النووية في أفريقيا بين الجمهور وصناع السياسات والمشرعين على المستويين الوطني والإقليمي. كما رأي المشاركون أيضاً ضرورة تحسين فرص إشراك الشباب في قضايا التكنولوجيا النووية وعدم انتشار الطاقة النووية.

2.10. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضاً أن تؤدي دوراً كبيراً في بناء القدرات وزيادة الوعي باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في أفريقيا. أكد العديد من المشاركين على ضرورة أن تكون المراكز الفكرية والمنظمات غير الحكومية أكثر نشاطاً بشأن القضايا النووية على المستوى الإقليمي، وأن تساعد على سد الفجوة بين المجتمعات المحلية العلمية وغير العلمية بشأن القضايا النووية الفنية ذات التوجه السياسي.

### 3. أولويات الأمن النووي وعدم الانتشار النووي

- 3.1. يثير بناء محطات الطاقة النووية في أفريقيا أو تطوير محطات الطاقة النووية الحالية العديد من المخاوف بشأن عدم الانتشار النووي. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشتمل على مجموعة من الحقوق والالتزامات، مثل حق الحصول على الطاقة النووية مع تحمل مسؤولية منع الانتشار. (ضمن بند عدم الانتشار في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، توافق الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية على الامتناع عن امتلاك أسلحة نووية أو السعي إلى امتلاكها، كما تقر وتوافق الدول التي تمتلك أسلحة نووية على عدم نقل الأسلحة النووية أو أجزاء منها إلى دول أخرى).
- 3.2. وقد أوجدت معاهدة بليندانا نطاقاً أفريقياً خالياً من الأسلحة النووية ودخل في حيز التنفيذ في عام 2009. وتؤكد هذه المعاهدة على الأحكام الرئيسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك مبدأ عدم الانتشار، وعلى التزامها بإبرام اتفاقات تأمين شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA لتأمين التحقق من عدم تحويل المواد النووية والتقنية النووية للاستخدام في أغراض عسكرية.
- 3.3. كما تمثل معاهدة بليندانا أيضاً للشرط الأساسي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في قارة أفريقيا وذلك بحظر اختبار أي جهاز نووي قابل للانفجار.
- 3.4. أكد المشاركون على أن استمرار وجود معاهدة بليندانا وارتباطها بأغراضها في قارة أفريقيا يعتمد على كفاءة الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقوتها المشتركة، وعلى ضرورة تنفيذها بالكامل، وأهمية الامتثال الشامل والكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
- 3.5. كما اقترح المشاركون كذلك أن تدرس الدول الأطراف في معاهدة بليندانا عملية مراجعة المعاهدة لمعرفة مدى التقدم المحرز في تنفيذ بروتوكولاتها والتصديق عليها.<sup>3</sup> ويمكن لمثل تلك العملية أن تساعد في معالجة القضايا العالقة للدول التي تمتلك أسلحة نووية فيما يتعلق بدول النطاق وأهلية الدول التي خارج النطاق ولم تصادق بعد على البروتوكولات أو التي صادقت عليها بشروط تحفظية. كما يمكن للدول الأطراف أيضاً أن تناقش إمكانية تعديل المعاهدة بما يتوافق مع البيئة الأمنية العالمية المتطورة والحقائق النووية الجغرافية الاستراتيجية في قارة أفريقيا.
- 3.6. أقر المشاركون بالمخاوف العالمية بشأن تهديدات الأمن النووي سواء الحالية أو الناشئة. تزايد أعداد الجماعات الإرهابية وكثرة الهجمات الإرهابية في أفريقيا. ويجب على البلدان المهتمة بالحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية أن تلتزم بمواجهة تهديدات الأمن النووي من خلال تنفيذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة التهديدات والمخاطر مما يسهم في تحسين الأمن النووي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تأمين وحماية المواد والمنتجات النووية وكذا المواد والمنتجات المشعة الأخرى. وهناك اقتراح يتعلق بتحسين الأمن النووي في القارة وهو ضرورة زيادة تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة بين دول الأقاليم الفرعية وغيرها من المناطق في مختلف أنحاء القارة.
- 3.7. وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء سبل إدارة النفايات النووية والعمليات الخلفية لدورة الوقود.
- 3.8. كما أشار المشاركون إلى ضرورة مصادقة المزيد من الدول الأفريقية على الاتفاقية المعدلة بشأن الحماية المادية للمواد النووية وآليات الأمن الدولي الأخرى قبل انطلاق فعاليات مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقبل كمساهمة إيجابية في تعزيز عملية المراجعة.

### 4. تعزيز إدارة المواد الانشطارية: أولويات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

- 4.1. أكد المشاركون على أن التهديد بحصول جهات غير رسمية على مواد انشطارية لا يزال مرتفعاً. ومن ثم، شدد المشاركون على أهمية التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقيات الرئيسية الملزمة قانوناً للأمن النووي، بما في ذلك اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وتعديلاتها CPPNM، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة UNSCR رقم 1540.

<sup>3</sup> البروتوكول الأول متاح للتوقيع من جانب الدول الخمس التي تمتلك أسلحة نووية وتلتزمها بعدم استخدام أو التهديد باستخدام أي جهاز نووي قابل للانفجار ضد أي طرف في المعاهدة أو أي إقليم داخل النطاق الخالي من الأسلحة النووية في أفريقيا، والذي بسببه تصبح الدولة طرفاً في البروتوكول الثالث، وتكون مسؤولة دولياً. كما أن البروتوكول الثاني متاح للتوقيع من جانب الدول الخمس التي تمتلك أسلحة نووية، والذي يلزم الدول الأطراف بعدم إجراء تجارب أو مساعدة في أو تشجيع إجراء تجارب على جهاز نووي قابل للانفجار داخل النطاق؛ والبروتوكول الثالث متاح للتوقيع من جانب جميع الدول التي تمتلك أقاليم، بحكم القانون أو بحكم الواقع، مسؤولة عنها دولياً في النطاق، وتتطلب ضمن جملة من الأمور الأخرى، توفير وسائل حماية لهذه الأقاليم.

- 4.2. كما أوضح المشاركون أنه محظور على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة بليندابا الحصول على أو إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية.
- 4.3. ورغم أن بعض المشاركين أفادوا بأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ليست ذات أولوية في إفريقيا، إلا أن بعض المشاركين الآخرين أيدوا الاتفاقية على أساس أن تبني معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون خطوة نحو فرض قيود ملزمة قانونيًا على الدول التي تمتلك أسلحة نووية، ومن ثم فرض تلك القيود على الدول الأربع غير الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية). كما أثير أيضا ما يتعلق بأن التقدم المحرز في التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية واعتمادها يمكن اعتباره إنجازًا في عملية نزع الأسلحة النووية، ويمكن أن يكون دافعًا لمزيد من العمل والتقدم.
- 4.4. وناقش المشاركون القضايا المتعلقة باستغلال اليورانيوم في قارة أفريقيا والصادرات إلى الأسواق الدولية. كما أعرب الكثيرون عن قلقهم إزاء انعدام الشفافية في ضمان عدم تخصيب أي دولة لليورانيوم المصدر من أفريقيا فيما بعد ضمن برنامجها الخاص بالأسلحة النووية.
- 4.5. ويعتقد المشاركون أن إجراءات الشفافية المعززة التي تقودها أفريقيا لتتبع الاستخدام النهائي لليورانيوم المصدر وضمن استخدامه للأغراض السلمية من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في منع الانتشار العالمي ويزيد من تعزيز معاهدة بليندابا.
- 4.6. كما أقر المشاركون بأن الدول الموردة لليورانيوم تحصل على إيرادات كبيرة نتيجة استغلالها للاحتياطيات، ولا تريد الحكومات فقدان أي مورد من صادرات اليورانيوم. ومن ثم، اقترح المشاركون أنه قد يكون على جميع الدول في أفريقيا وضع إجراءات الشفافية ومبادرات معالجة اليورانيوم في المنطقة.
- 4.7. وكان هناك اهتمام في أن تقوم الدول المنتجة لليورانيوم والدول التي لديها رواسب يورانيوم غير مستغلة في أفريقيا بإقامة محطة إقليمية لمعالجة اليورانيوم من أجل ضمان أمن توريد إمدادات وقود اليورانيوم لمحطات الطاقة النووية المستقبلية في القارة.

## 5. تقليل المخاطر والشفافية ونزع السلاح: أولويات العمل

- 5.1. شكك المشاركون في التزام الدول التي تمتلك أسلحة نووية NWS والدول الرائدة على مستوى العالم في مجال نزع السلاح والحد من التوترات الدولية الراهنة. فعلى الدول التي تمتلك أسلحة نووية اتخاذ إجراءات صارمة لإثبات التزامها بتعزيز عملية نزع السلاح ضمن بنود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية CTBT حيز التنفيذ والتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية FMCT واعتمادها من شأنه أن يمنح الثقة للعديد من الدول الأفريقية وغيرها من الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية NNWS لإحراز مزيد من التقدم في عملية نزع السلاح.
- 5.2. وقد اتفق المشاركون على ضرورة إجراء مناقشة موسعة بشأن البرامج الجارية للدول التي تمتلك أسلحة نووية لتحديث أسلحتها النووية وأنظمة توريدها، ومدى تأثير ذلك على تقدم جهود نزع السلاح.
- 5.3. كما أكد المشاركون على اختلال التوازن الأصلي في القوة بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية والدول لا تمتلك أسلحة نووية والذي يبدو واضحًا في نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT. وإذا ما توحدت جهود الدول الأفريقية، فقد يكون لذلك أبلغ الأثر في تعزيز عمليات نزع السلاح النووي، وجهود الحد من المخاطر، والشفافية.
- 5.4. إن استخدام السلاح النووي في أي مكان في العالم، قد يكون له غالبًا تأثير مدمر على الدول الأفريقية. ومن ثم، يجب على الدول الأفريقية أن تلتزم بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة بليندابا، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بصورة كاملة للحد من التهديدات النووية العالمية.
- 5.5. وأقر المشاركون بأن الفقر يمكن أن يؤثر على مستوى الأمن. ويرون أن نزع السلاح النووي والتنمية المستدامة يرتبطان بصورة وثيقة، ولهما أولوية متقدمة في الدول الأفريقية. كما أعرب الكثيرون عن أملهم في إعادة تخصيص موارد برامج الأسلحة النووية بصورة ناجحة لتحقيق التنمية المستدامة عالميًا.
- 5.6. وتظهر معاهدة بليندابا التزام القارة الأفريقية في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، ويوافق عام 2021 مرور 25 عامًا على بداية التوقيع على المعاهدة. وأشار العديد من المشاركين إلى أهمية الاحتفاء والإشادة بإنجازات المعاهدة بصورة ما. وحيث أنه يمكن أن تساعد هذه المناسبة أيضًا في بيان أهمية المعاهدة، باعتبارها فرصة لاستكشاف الخطوات التي تضمن الامتثال لأحكام المعاهدة.
- 5.7. كما أشار المشاركون إلى أن مفهوم الحد من المخاطر يتضمن الحد من مخاطر الحوادث، والهجمات الإرهابية التي يستخدم فيها جهاز للانتشار الإشعاعي أو جهاز مسبب للتعرض الإشعاعي، أو القيام بعمل تخريبي لمنشأة نووية.

5.8. وأعرّب المشاركون عن ضرورة تعزيز أواصر التعاون، وزيادة أنشطة تنمية الموارد البشرية، وتوريد المعدات عبر الدول الأفريقية لتحسين أمن الحدود والحد من التجارة في المواد النووية والإشعاعية.